الديار
AD-DIYAR
السبت 07-08-2010 العدد 7744

نحاس يؤكد عدم اتخاذ اي قرار بشأن خدمات «البلاكبيري» والهيئة المنظمة للاتصالات تطمح للحصول على مفاتيح التشفير

ميريام البلعة

بعد إثارة القضية من المحيط العربي والخليجي في الأيام الاخيرة وخصوصا التحذيرات التي وجهتها الإمارات والمملكة العربية السعودية والهند بوقف تعاملها مع «بلاك بيري» اعلن وزير الإتصالات شربل نحاس امس ان لبنان لم يتخذ بعد اي قرار في شأن ملف خدمات «بلاك بيري» مؤكدا البحث في النقاط المهنية مع الأطراف المعنية.

وفي انتظار ما ستسفر عنه جولات البحث والإتصالات اعادت الهيئة المنظمة للإتصالات التأكيد على عدم اتخاذ اي قرار بوقف اي من خدمات الـ«بلاك بيري» حتى تاريخه واعلمت الرأي العام اللبناني انها اطلقت دراسة من النواحي التقنية والتجارية والقانونية لبعض خدمات الـ«داتا» المستعملة عبر الهواتف الذكية في لبنان لتقييم مدى تطابقها مع الانظمة والقوانين المرعية وذلك بهدف اجراء المقتضى من قبل السلطة اللبنانية المعنية عند اكتمال الدراسة في حال عدم التطابق.

حب الله

وفي هذا السياق اعلن رئيس الهيئة المنظمة للإتصالات بالإنابة عماد حب الله انه «اذا لم تتمكن القوى الامنية اللبنانية من الوصول الى المعلومات الضرورية للتأكد من بعض القضايا المتعلقة بخدمات «بلاك بيري» فبالطبع سنطلب من الشركة الكندية (Research in motion) RIM التي تتولى نظام التشفير المركزي تسليم القوى الامنية والقانونية والقضائية اللبنانية مفاتيح التشفير او العمل بأي طريقة تؤمن تطبيق القانون والمحافظة على الامن في لبنان.

وقال في حديث الى احدى وكالات الانباء عن آلية تقييم المخاوف الامنية المرتبطة باستخدام خدمات «بلاك بيري» في لبنان: بعد الإنجاز الكبير الذي تحقق في اكتشاف العملاء المتعددين وخصوصا في قطاع الإتصالات كان لا بد من اجراء مسح شامل لكل الشبكات الخاصة الموجودة في لبنان ووضع الضوابط والتوجيهات اللازمة بحيث تقوم إدارة الشركات والمشغلون بما يلزم لتأمين الشبكة والمشتركين فيها.

واعلن ان الهيئة «اصدرت التوجيهات الضرورية الى شركات الإتصالات الخاصة وفي الوقت ذاته ارتأينا الإطلاع على الخدمات الاخرى المتوفرة في لبنان لجهة الخدمات وليس الشبكات فقط للتأكد مما اذا كان هناك اي استغلال من قبل بعض مستخدميها بطريقة او بأخرى كالإرهابيين والمخلين بالأمن.

وتابع: تطبيقا للقانون ١٤١/ ١٤٠ وللتأكد من ان ذلك ممكن على الخدمات المقدمة في لبنان رأينا من الضرورة مراجعة هذه الخدمات وتقييمها ولا سيما الخدمات المشفرة وفي مقدمها الـ«بلاك بيري» والـ«سكايب» وغيرهما. ويتم تقويمها ليس فقط من الناحية الامنية وإنما ايضا من الناحية التقنية والقانونية والتجارية والخدماتية ومعرفة مدى تأثيرها على المشتركين والمواطنين.

الوزير نحاس

واكد حب الله ان «الهدف من ذلك ليس ايقاف الخدمة والتعرض للحريات الشخصية وإنما درس الخطوات اللازمة داخليا وخارجيا حتى نصل الى تأمين تطبيق القوانين المرعية وفي الوقت ذاته حماية الشبكة ومستخدميها والمواطنين اللبنانيين.

وقال: اننا نقوم بجولات داخلية ونعدّ الدراسات اللازمة في هذا الشأن من النواحي التقنية والقانونية والتجارية في الوقت ذاته ننسق في هذا الموضوع من السلطات المعنية كوزارتي الإتصالات والداخلية وغيرها من القوى الأمنية والعسكرية. سننجز هذا التقييم وسنقدمه بالطبع الى السلطات المختصة، والقرار يتخذ في حينه.

وعما اذا كانت الهيئة ستعمد الى طلب مفتاح التشفير من الشركة المختصة، قال حب الله: اذا لم تتمكن القوى الأمنية اللبنانية من الوصول الى المعلومات الضرورية للتأكد من بعض القضايا فبالطبع سنطلب من الشركة الكندية RIM التي تتولى نظام التشفير المركزي، تسليم القوى الأمنية والقانونية والقضائية مفاتيح التشفير، او العمل بأي طريقة تؤمّن تطبيق القانون والمحافظة على الأمن في لبنان. لكن الى الآن لا يمكننا التكهّن الى اين سنصل في هذه القضية، لأننا لم ننجز هذه المهمة بعد، ولم نعدّ التقارير التي تساعدنا في التفاوض مع شركة RIM لايجاد البدائل والحلول.

اجهزة البلاك بيري ومشكلة «التشفير»

وعما اذا كان وزير الاتصالات شربل نحاس يدعم الهيئة في مهمتها هذه، قال: أؤكد ان هناك تنسيقا كاملا ودائما بين الوزراء والهيئة، والعلاقة بينهما على أفضل ما يكون.

بيان الهيئة

وفي هذا السياق، أصدرت الهيئة امس البيان الاتي: «يهم الهيئة المنظمة للاتصالات ان تعلم الرأي العام اللبناني انها أطلقت دراسة من النواحي التقنية والتجارية والقانونية لبعض خدمات الـ«داتا» المستعملة عبر الهواتف «الذكية» في لبنان مثال الـ«بلاك بيري» وغيرها، لتقييم مدى تطابقها مع الأنظمة والقوانين المرعية، وذلك بهدف اجراء المقتضى من قبل السلطة اللبنانية المعنية عند اكتمال الدراسة في حال عدم التطابق.

كما يهم الهيئة إعادة التأكيد على عدم اتخاذ اي قرار بوقف اي من خدمات الـ«بلاك بيري» حتى تاريخه، وان الهيئة تقوم، كما عهدت منذ تأسيسها حتى اليوم، بتدعيم اي توصية او قرار صادر عنها بالتعليل العلمي والقانوني وبنشر ذلك على موقعها الالكتروني تطبيقاً لمبادئ الشفافية المعتمدة.

وان الهيئة، في درسها لمعطيات خدمات الـ«داتا» المعنية (خدمات الماسنجر، والبريد push - email، والتصفح الالكتروني وغيره) المستعملة عبر الهواتف «الذكية» في لبنان، تسعى الى ضمان حقوق المستهلك بتوفر الخدمات المتطورة وضمان أمن معلوماته من جهة، وبتطبيق القوانين المرعية الاجراء من جهة اخرى، وخصوصا تلك المتعلقة بضمان امن وامان المعلومات وشبكات الاتصالات».

اصحاب شركات الخليوي

وليس بعيداً من ذلك، اكد نقيب اصحاب شركات الخليوي والاتصالات القنصل انطوان هبر أهمية «ان ينطلق اي بحث في مسألة تكنولوجيا الـ«بلاك بيري»، من مبدأ المواءمة بين الاعتبارات الامنية للدولة اللبنانية من جهة، والاعتبارات الاقتصادية والفوائد غير المحدودة التي توفرها هذه التكنولوجيا، وخصوصاً انها باتت ركناً رئيسياً في العمليات التجارية، مع الاشارة الى ان اكثر من ٦٠ الف مشترك يستخدمون الـ«بلاك بيري» في لبنان.

وقال في تصريح امس: ان دولاً عدة في العالم استطاعت تحقيق هذه المواءمة، وتاليا في امكان لبنان السير على هذا المسار نفسه، ومفاوضة شركة RIM بشكل يوفر للدولة ما تريده من رقابة امنية غير موجودة راهنا ولا يجوز ان تبقى كذلك، ويوفر للاقتصاد ولشريحة واسعة من اللبنانيين القدرة على الافادة من هذه التكنولوجيا التي لا يمكن ولا يجوز النظر اليها او مقاربتها على أنها من الكماليات.

ورأى ان «الحل في ان تستجيب الشركة المصنعة لتكنولوجيا الـ«بلاك بيري» الى طلبات عدد كبير من الدول، بحيث تنشئ «خوادم» Servers اقليمية تتيح للدول ضمان سلامتها وأمنها القومي عندما تدعو الحاجة الى اعتراض معلومات او مخابرات هاتفية ما، وتاليا تخرج الشركة من حصرية هذه الـ«خوادم» التي جعلتها محصورة في كندا وبريطانيا».

واوضح ان «وزارة الاتصالات والهيئة المنظمة للاتصالات وكذلك الجهات المعنية، تأخذ في الاعتبار عامل المواءمة هذا، وهي متى بدأت مجتمعة، بالبحث الفعلي في هذه المسألة، لن تُسقط حتماً هذا المبدأ ولن تفوّت على لبنان فرصة مواكبة التطورات التكنولوجية والقفزات النوعية المحققة».

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"